

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ - ٧ أغسطس ٢٠١٧





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٢
حقوق الإنسان في العالم	١٧



أخبار ذات علاقة في الصحف المحلية

شوريون لـ "الرياض": المجلس مستاء من أداء الإسكان.. وحلولها قاصرة لا تناسب دخل الأسرة الإسكان.. دعم حكومي سخي.. يقابله تواضع الأداء والمنجز

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1614506>

تقرير - عبدالسلام محمد البلوي
أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بتوفير السكن المناسب للمواطن ودعمت بسخاء وزارة الإسكان، وقال خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في لقاء مع وزير الإسكان ماجد الحقييل بأن توفير السكن الملائم للمواطنين وأسباب الحياة الكريمة من أولوياتنا، وهو محل اهتمامي الشخصي، وما صدر مؤخراً من تنظيمات وقرارات يصب -بمشيئة الله- بهذا الاتجاه، فالجميع يدرك ما توليه الدولة من رعاية واهتمام بهذا القطاع، وما اعتمدت له من ميزانيات ضخمة"، ومن ذلك صدور أمر الملك عبدالله -رحمه الله- في الثالث عشر من ربيع الثاني عام ١٤٣٢ لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في جميع أنحاء المملكة ورصد نحو ٢٦٠ ألف مليون ريال في الفترة نفسها إضافة إلى تزويد الوزارة بألف وظيفة وتكليف الشؤون البلدية بتسليم جميع الأراضي الجاهزة للسكن إلى وزارة الإسكان.

الاستمرار في تمويل المطورين والمقاولين يزيد سيطرتهم على السوق ورفع الأسعار
إذاً، الدولة بقيادتها الرشيدة مهتمة بتوفير السكن المناسب للمواطن وتدعم بسخاء منقطع النظير الوزارة المتخصصة وأيضاً الجهات ذات العلاقة كالصندوق العقاري، إلا أنه لم يتم تسليم المواطنين إلا ٣٠٩٠ وحدة سكنية فقط حتى نهاية العام المالي المنصرم، وفي الأشهر الست الأخيرة أعلنت الوزارة تسليم ست دفعات تجاوز مجموعها ٨٠ ألف منتج، وحسب الجهة التشريعية الرقابية -مجلس الشورى- الذي يدرس أداء الإسكان ويتابع تقاريرها السنوية، فالمنجز متدنٍ جداً!..

"الرياض" ناقشت في هذا التقرير واقع الإسكان مع أعضاء شورى أجمعوا أن قلق المجلس من التعاطي مع ملف الإسكان ظاهر وبارز وأعلن أكثر من مرة استيائه من منجزات الوزارة ووصفها بالتواضعة جداً رغم حصولها على العديد من المميزات المنعكسة في الدعم الحكومي للسيولة الهائلة والموارد البشرية والأراضي والصلاحيات، وأكدت لجنة الإسكان والخدمات العامة بالمجلس بأن نسبة الإنجاز لعدد كبير من المشروعات الإسكانية في مناطق المملكة المختلفة متدنية وبعضها متأخر والآخر تم سحبه من المقاولين وأثر سلباً على أداء الوزارة وتأخير الاستفادة من تلك المشروعات، وبين أنه لم يتم تسليم وحدات سكنية للمواطنين بما يتلاءم مع المهام الأساسية للوزارة ولا مع الإمكانيات التي سخرتها الدولة عبر الخمس سنوات الماضية من كوادر بشرية وصلاحيات ومال وأراض، ولا يتلاءم أيضاً مع حجم الطلب المتنامي على الإسكان وكل هذا يتطلب العمل السريع الفعّال لمواجهة التحدي بطرق مختلفة.

ويؤكد د. فهد بن جمعة نائب رئيس اللجنة المالية الشورية أن أزمة الإسكان لها تاريخ طويل وليس من السهل حلها على المدينين القصير والمتوسط ولكن من المتوقع أن تتلاشى هذه الأزمة على المدى الطويل، وقال إنها أزمة المخزون من المساكن، فال فجوة بين عرض المساكن والطلب عليها كبيرة جدا مما أسهم في ارتفاع أسعار المساكن لقلّة المعروض وتحكم العقاريين والمطورين في أسعار الأراضي والمساكن على السواء بممارسة سياسة احتكارية مع غياب المعلومات الكافية والدقيقة من خلال تقليص المعروض من الوحدات السكنية في ظل ارتفاع الطلب من قبل المواطنين، ويضيف ابن جمعة "إن معظم هؤلاء المواطنين من أصحاب الدخول المتدنية والذين ساهمت بعض المديونيات في استقطاع ٣٣% من دخلهم الشهري، مما أضعف قدرتهم على شراء المساكن التي تناسب حجم أسرهم والذي يبلغ متوسطه في العادة ٦ أفراد" ومضى مؤكداً "لا زالت الحلول المقدمة في مجال الإسكان قاصرة ولا تتناسب مالياً مع دخل الأسرة ولا نوعياً مع رغبات العديد من شرائح المجتمع" وقال بأن أسعار الأراضي لازالت مرتفعة جداً وهي تمثل النسبة الأكبر من قيمة بناء السكن لمن يريد الحصول على قرض وبناء سكن له أما من يرغب في الشراء مباشرة من المطورين فما زالت الأسعار مرتفعة أيضاً طبقاً لمساحة السكن وجودته، والخلاصة -كما يقول ابن جمعة- إن السكن أزمة معروض وغياب المنافسة سواء على مستوى العقاريين أو المطورين مقابل طلب مرتفع جداً من المواطنين أصحاب الدخول المتواضعة.

وبسؤالنا لرئيس اللجنة الأمنية بالمجلس د. عبدالله عبدالكريم السعدون عن حال الإسكان بدأ جوابه بأن وزارة الإسكان أضاعت سنوات وعدداً من الفرص أوقات الوفرة المالية، لكنه أكد من واقع ما تصرّح به الوزارة في الوقت الحالي وما لديها من خطط واتفاقيات مع البنوك والقطاع الخاص ومؤسسة النقد وقال "أنا على يقين أن أزمة السكن في طريقها إلى حلول جذرية خاصة في ظل عمل الحكومة على إيقاف هذا الصعود الكبير"، مشدداً على استعادة الأرض التي منحت لوزارات أو أشخاص ولم تستثمر لما منحت له وقال "يجب أن يعاد توزيعها على من لا يملك سكن بشرط عدم بيع الأرض أو منحه الصك إلا بعد بنائها" كما أيد فرض ضريبة على تجار العقار الذين لا يوجد حدود لجشع بعضهم، خصوصاً من يرفعون الأسعار بنسب مبالغ فيها.

وعن تحرك مجلس الشورى بخطوات أسرع وأجراً لحل أزمة الإسكان والمطالبة بصرف قروض مباشرة أو توزيع المنتجات الجاهزة، و رأيه بترك البنوك تتحكم في قروض المواطن، بين رئيس اللجنة الأمنية بأن المجلس ليس جهة تنفيذية، مضيفاً "لو عدنا لقرارات الشورى السابقة لوجدنا أنها دائماً في صف المواطن ومع دعم صندوق البنك العقاري ودعمه وزيادة رأس ماله"، ويؤكد د. ابن جمعة أن المجلس أصدر العديد من القرارات بما يخص توفير السكن للمواطن بجودة وأسعار تتناسب مع دخلة الشهري ولكن الوزارة لم تقدم شيئاً يذكر في هذا الشأن وقال بأن قرار المجلس الأخير الذي طالب وزارة الإسكان بالتوقف عن تمويل المطورين وشدد على أن تعطي أولوية الإقراض للمواطنين سيكون حاله كما القرارات السابقة، وشدد على أن الاستمرار في تمويل المطورين والمقاولين سوف يزيد من سيطرتهم على سوق المساكن بدون أن ترتفع كفاءة التشغيل مما يترتب عليه رفع أسعار المنتجات السكنية التي يقدمونها للمواطن بما لا ينسجم مع دخل الأسرة السعودية المتدني بل إن على الوزارة إعطاء أولوية الإقراض للمواطن وعلى مدة لا تقل عن ٣٠ عاماً.

وعن حقيقة أداء وزارة الإسكان والمعوقات التي تحتج بها وأولويات معالجة واقعها، قال ابن جمعة أن من أهم تلك المعوقات هو عدم توفر المعروض الكافي من الوحدات السكنية جودة ونوعية عند أسعار تتناسب مع متوسط مستوى معيشة الأسرة السعودية عندما تضيق الفجوة بين العرض والطلب في اتجاه توازن السوق وعند أسعار تنافسية، مؤكداً أن الوزارة تواجه مشكلة عدم مرونة عرض المساكن، حيث تشير التقديرات أن السوق يحتاج إلى ما يقارب ٩٠٠ ألف سكن مباشرة وما يقارب ١٩٠ ألف سكن جديد سنوياً حتى يتم السيطرة على الطلب، وأضاف ابن جمعة: بذلك عجزت الوزارة أن تقترب ولو نسبياً من تلبية حاجة السوق من الوحدات السكنية المتنوعة والمرتبطة بهذا الطلب المباشر وبتنوع لا يرهق عاتق المواطن ولا يسمح للبنوك باستغلالهم وعلى مدد طويلة وبأسعار فائدة متدنية، ولم تستطع الحد من ظاهرة الاحتكار العقاري وبمشاركة الجهات الأخرى لخلق بيئة عقارية تنافسية تقدم أفضل المنتجات السكنية بجودة عالية وبمساحات متنوعة وعند أسعار تنافسية، كما لم تتبن فكرة إقامة المجمعات السكنية (دبلكسات أو شقق) في الضواحي حيث تكون الأراضي رخيصة والمساكن تتناسب مع شريحة كبيرة من المجتمع، وقال بأن هذا العجز أدى إلى إضعاف سياساتها السكنية وأدائها مما حرمها من رضا المواطن الذي يعتبر المقياس الحقيقي لأدائها، وترتب على ذلك ارتفاع الإيجارات ارتباطاً طردياً مع قيمة السكن بعد ارتفاع أسعار المساكن، ويرى ابن جمعة أن الحل هو الإسراع في زيادة مخزون المساكن بأقصى كميات ممكنة سنوياً وعلى مدى ٥ سنوات وبحد أقصى ١٠ سنوات ليكون السوق بعد ذلك تحركه عوامل السوق بكل كفاءة وفعالية.

وحول المعوقات أيضاً يرى د. السعدون أن وجود مجلس الاقتصاد والتنمية جعل الأمور تبدأ بالسير بشكل أفضل وبدأ التنسيق والمتابعة وهذا هو المطلوب، لافتاً إلى أن وزارة الإسكان كغيرها من الوزارات الخدمية وتخضع لقيود وروتين وهي بحاجة إلى تعاون وزارات الشؤون البلدية والمياه والكهرباء والمالية.

وعن تحويل وزارة الإسكان بعض المواطنين للبنوك التجارية ومؤسسات التمويل قال ابن جمعة "هناك بعض المواطنين الذين كانوا على قوائم صندوق التنمية العقارية لعدة سنوات ثم تفاجؤوا بتحويلهم إلى البنوك، والحل أن يكون تكلفة ومدة التمويل الذي يتلقاه هؤلاء المواطنون من البنوك التجارية حالياً مماثلة لما كان يقدمه صندوق التنمية العقارية سابقاً حتى لا يشعر المواطن أن تلك البنوك تقوم باستغلاله وأن الوزارة تحاول إخلاء ذمتها فقط لا غير."

ورداً على أسئلة "الرياض" شدد نائب اللجنة الصحية عبدالله العتيبي على أهمية تفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الإسكان، خاصة وأن الخطط الخمسية وحالياً برنامج التحول الوطني بادر إلى إعطاء مساحة أكبر لهذه المؤسسات وتفعيل دورها في شتى المبادرات ومنها خطط ومبادرات وزارة الإسكان، ودعا إلى التدخل لتنظيم سوق تملك الشقق السكنية وضبط العلاقة بين الملاك والمستأجرين وبين الملاك والمطورين، لافتاً إلى أن المشاكل التي تنشأ بعد بيع الشقق تهدد السوق بوصفه أحد الحلول السكنية الناجحة للعوائل الصغيرة وذات الدخل المحدود، وطالب بإسناد نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها لوزارة الإسكان بدلاً من الشؤون البلدية، مشيراً إلى عدم تفعيل الجمعيات التي تعني بملاك الشقق التي نص عليها نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها، خاصة وأن بيع الشقق التملك في المدن تنامي مؤخراً ولا بد أن توضع له الأنظمة التي تضمن لكل ساكن حقه، وأن يكون ترخيصها من الإسكان وليس من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

الرياض

www.RNON.com

لأداء مناسك الحج لهذا العام خادم الحرمين يأمر باستضافة ١٠٠٠ فلسطيني من ذوي الشهداء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1614645>

جدة - واس

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، أمره الكريم باستضافة ألف من أبناء الشعب الفلسطيني من ذوي الشهداء وأسره؛ لأداء مناسك الحج لهذا العام ١٤٣٨ هـ للعام التاسع على التوالي.

وبمناسبة صدور هذا الأمر الكريم، رفع معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد المشرف العام على برنامج خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة والزيارة الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ بالغ شكره لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، لحرصه المستمر على مد جسور الصلة، وتمتين علاقات الأخوة مع أبنائه وإخوانه الفلسطينيين لمساعدتهم في أداء الركن الخامس من أركان الإسلام، داعياً الله العليّ القدير أن يجزيه عنهم خير الجزاء، وأن يبارك في جهود ولاة أمر هذه البلاد المباركة على ما قدموه، ويقدمونه من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين وخاصةً للشعب الفلسطيني.

وأبان معاليه أن هذه المكرمة التي تفضل بها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، تأتي من منطلق الشعور بالأخوة الإسلامية والعربية التي يحملها الملك المفدى لفلسطين ولشعبها، وهي جزء من الدعم السعودي المتواصل والسخي للشعب الفلسطيني في المجالات كافة، موضحاً أن هذا الأمر الكريم الذي خص به خادم الحرمين الشريفين أسر الشهداء من الأشقاء الفلسطينيين لاستضافتهم، سيترك - بإذن الله تعالى - أثراً كبيراً في نفوسهم، وسيخفف من معاناتهم، مشدداً على أن ذلك ليس مستغرباً من خادم الحرمين الشريفين، بل امتداد لمواقفه الخيرة الجليلة في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وأكد أن الشعب الفلسطيني يستحق كل التقدير والاحترام؛ لما له من تضحيات عظيمة للحفاظ على القدس الشريف وأرض فلسطين التي هي أرض عربية إسلامية، وتستوجب مكانة المملكة الرائدة في خدمة الإسلام أن يكون لها أثر بارز تجاه الشعب الفلسطيني خاصة.

وقال معاليه: إن المملكة سعت في كل الظروف والأحوال؛ من أجل حصول الشعب الفلسطيني على الحقوق المشروعة له وتحقيق آماله وتطلعاته، وسخرت إمكاناتها على كل الأصعدة لبلوغ تلك الأهداف، وقد أثبتت المملكة على الدوام دعمها المستمر وتأييدها المتواصل لأبناء الشعب الفلسطيني وتسخير كل إمكاناتها لدعم قضيتهم العادلة، ويؤكد ذلك الدعم حقيقة مواقف المملكة وسجلها الناصع وأدوارها التاريخية في مناصرة القضايا العربية والإسلامية مادياً ومعنوياً.

وفي ختام تصريحه، دعا معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، الله تعالى أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على هذه المبادرة، وأن يبارك في الجهود كافة المبذولة في خدمة الحجيج.

الفصل: المملكة ترفض كل الدعوات الهادفة لتسييس الحج وتدويله

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1614654>

مكة المكرمة - جمعان الكناني و خالد عبدالله
أكد مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة ، رئيس لجنة الحج المركزية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، رفض المملكة لكل الدعوات الهادفة لتسييس الحج وتدويله، منوها إلى أن الحج عبادة وسلوك حضاري.

ولفت الأمير خالد الفيصل إلى أن المملكة قيادة وحكومة وشعباً تحرص على تقديم كافة الإمكانيات لخدمة ضيوف الرحمن ليؤدوا مناسكهم بكل يسر وسهولة، داعياً حجاج بيت الله الحرام إلى التحلي بالأخلاق الإسلامية وأن يكونوا أنموذجاً حضارياً للإنسان المسلم.

وفي رد على سؤال لإحدى وسائل الإعلام حول حملات دولة قطر الداعية لتسييس الحج وتدويله والتقليل من دور المملكة في تقديم الخدمات لضيوف الرحمن قال سموه " الجواب في عنوان هذه الحملة وهو أن الحج عبادة وسلوك حضاري وليس هناك تسييس للحج."

وأعلن أمير منطقة مكة المكرمة أن الحملة منذ انطلاقتها حققت إنجازات ونجاحات كبيرة ويأتي في مقدمتها تقليص نسب المخالفين إلى ٥% خلال موسم الحج الماضي مقارنة بـ ٩% في العام الذي قبله ، مقدماً سمو الشكر لكل الجهات التي ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز.

وحول التشكيك في جدوى حملة الحج قال الأمير خالد الفيصل " التشكيك كثير ولكن العبرة بالنتائج والإنجاز، مؤكداً سموه أن الأنظمة ستطبق بكل حزم بأخلاق إسلامية."

وعن المشاريع الجديدة أعلن الفيصل أن هيئة تطوير منطقة مكة المكرمة نفذت هذا العام مشاريع بقيمة ٣٠٠ مليون ريال لتحسين الخدمات وتطويرها في الموسم الحالي، لافتاً إلى أن هيئة تطوير المنطقة ووزارة الحج والعمرة سينفذان مشروعاً كبيراً في المشاعر المقدسة سيتم الإعلان عنه في وقته ، منوها إلى أن كافة القطاعات لها إنجازاتها في موسم الحج.

وقدّم الأمير خالد الفيصل الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يحفظه الله وولي عهده نظير الاهتمام بضيوف الرحمن، ولكافة الجهات المشاركة في خدمة الحجاج ولسمو وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا والجهات الأمنية والأمن العام على وجه الخصوص على ما يؤدونه من جهد كبير قبل وأثناء وبعد الحج، وأضاف سموه "

الشكر كذلك لوزارة الحج والعمرة على ما تقوم به من جهود في التنظيم والإدارة والتوجيه بهدف تطبيق الأنظمة، مؤكداً سموه أنه بتطبيق الأنظمة نكسب احترام الزوار."

وأشار أمير منطقة مكة المكرمة إلى أن الإمارة جزء من منظومة العمل التي تسخر إمكاناتها وطاقاتها البشرية لخدمة ضيوف الرحمن، منذ قدومهم وحتى عودتهم إلى ديارهم سالمين غانمين بإذن الله وأن تكون رحلتهم الإيمانية ميسرة وموفقة بعون الله.

وختم سموه بالقول " اتنمي للحجاج حجاً مبروراً وللقائمين على خدمتهم التوفيق ، وأذكر جميع الحجاج ومن يقدم لهم الخدمة بأنه لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج."

وكان أمير منطقة مكة المكرمة ونائبه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن بندر دشنا حملة الحج عبادة وسلوك حضاري في موسمها العاشر بحضور وزير الحج والعمرة الدكتور محمد بنتن، ومساعد وزير الداخلية لشؤون العمليات مدير الأمن العام المكلف الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني ، وقائد قوات الطوارئ الخاصة الفريق أول خالد قرار الحربي وعدد من القيادات الأمنية والمسؤولين ، وذلك في ديوان الإمارة بالعاصمة المقدسة.

وتواصل الحملة نشر رسالتها هذا العام ١٤٣٨ هـ (الحج رسالة سلام) وستعمل على تأصيل الهدف الأسمى في التقاء الملايين لأداء فريضة أساسها السلام والروحانية، و تهدف مرتكزات الحملة على توعية الحجاج بالالتزام بالأنظمة والقوانين العامة والتي تسهم بشكل جوهري في سبيل تحقيق "حج آمن وبسلام."

وترتكز الحملة الوطنية الإعلامية لتوعية ضيوف الرحمن لعام ١٤٣٨ هـ على أربعة مراحل وهي: المرحلة الأولى الترحيب بضيوف الرحمن وتهدف إلى زيادة الوعي بشرف مكانة البلد الحرام كمنبع للسلام واستشعار عظمة خدمة ضيوف الرحمن ، في جو روحاني، والمرحلة الثانية تصريح الحج وتهدف هذه المرحلة إلى تأصيل القيم الأخلاقية من خلال أهمية احترام النظام، فاحترام النظام سلامٌ ينشره المسلمون فيما بينهم، والمرحلة الثالثة سلوكيات الحجوتهدف هذه المرحلة إلى شرح وتوضيح الأنظمة والقوانين التي تتيح للحاج رحلة حج آمن بسلام وسكينة، والمرحلة الرابعة وتهدف هذه المرحلة إلى إلقاء الضوء على "رسل السلام" .ضيوف الرحمن والساشرين على خدمتهم من كافة القطاعات، وشكرهم على مجهوداتهم الاستثنائية، فالشكر امتنانٌ وعرفانٌ ورسالة سلام.

”الغذاء والدواء” تطلق مركز دعم الأعمال لتعزيز وتسهيل الاستثمار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1614651>

الرياض - محمد الحيدر

أطلقت الهيئة العامة للغذاء والدواء "مركز دعم الأعمال"، لتسهيل التواصل مع قطاع الأعمال في مجالات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية، بما يسهم في تسهيل الإجراءات ودعم الاستثمار في السوق السعودي.

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء د. هشام الجضي، أن مركز دعم الأعمال يأتي تماشياً مع "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، بهدف تسهيل الإجراءات وتعزيز الاستثمار في السوق السعودي، وفتح آفاق واسعة أمام المستثمر الذي يعتبر شريكاً أساسياً في دفع عجلة التنمية بالمملكة، خصوصاً أن سوق الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية في السعودية يُعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط.

وأضاف أن المركز يمثل بوابة الهيئة للتواصل مع قطاع الأعمال، ويضمن تسهيل التواصل، ورفع مستوى الشفافية، وزيادة مستوى الوعي لدى القطاع الخاص في مجالات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية.

إلى ذلك، قال مدير إدارة قطاع الأعمال في الهيئة العامة للغذاء والدواء م. رامي التويجري، إن المركز يهدف إلى التواصل بشكل مباشر مع القطاع الخاص حول المتطلبات التي يحتاجها لتسهيل أعماله، وتمكينه من التوسع بطرح منتجات متنوعة أمام المستهلك، لزيادة التنافسية في السوق بما يخدمه، كما يتيح للهيئة الاستفادة من ملاحظات المستثمرين، والتطوير المستمر في الإجراءات الفنية المتعلقة بتسجيل المنشآت والمنتجات.

ولفت التويجري إلى أن المركز يستهدف شريحة المستفيدين من خدمات الهيئة من شركات قطاع خاص ومكاتب علمية ومستوردين وموزعين ومصنعين عالميين ومحليين، وذلك عبر مقر يتناسب مع مكانة الهيئة العلمية والعملية وكوادر سعودية متخصصة في الغذاء والدواء والتكنولوجيا الطبية، ليجيب عن جميع استفسارات المراجعين المتعلقة بمنتجاتهم التي استوردوها أو ينوون استيرادها أو تصنيعها محلياً.

وتطرق إلى أن مركز دعم الأعمال يفتح أبوابه خلال أوقات العمل الرسمية للهيئة من الساعة السابعة والنصف حتى الرابعة عصراً، وبلغ عدد مراجعيه خلال أسبوعين من تشغيله أكثر من ٣٠٠ مراجع، تركزت استفساراتهم في كيفية استيراد المنتجات الغذائية، وآلية إنشاء مصانع غذاء ومياه جديدة، ومتابعة الطلبات، وإصدار أذونات التصدير للشركات المصدرة.

قاهر مصطفى لـ "الرياض": ثلاثة آلاف حالة انتهاك منتهية ستسلم للقضاء

• "الانقلابيون" في اليمن يرتكبون ٢٠ نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1614534>

الرياض - أسهمان الغامدي
أكثر من ٢٠ نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان وقعت في اليمن جراء انقلاب الحوثي وصالح، وذلك من خلال (١٧،١٢٣) حالة رصدتها اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.
هذا ما قاله رئيس اللجنة الوطنية القاضي قاهر مصطفى في حديثه إلى "الرياض"، مؤكداً أن اللجنة أنهت التحقيق في (١٠،٥٩٤) حالة من الحالات التي تم رصدها، واستمعت خلال ذلك إلى (١٦،١٩١) مبلّغ وضحية وشاهد.
"الرياض" حصلت على التقرير السري الذي رفعته اللجنة الوطنية للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، وفيه أكدت اللجنة للرئيس اليمني بأنها اطلعت على آلاف الوثائق والصور والفيديوهات، والقيام بالعديد من المعاينات الميدانية في مختلف المناطق بما فيها مناطق النزاع المسلح.
ولفتت اللجنة في تقريرها المرفوع إلى عزمها على الإعداد لتسليم القضاء ما يقارب (٣،٠٠٠) ملف لوقائع انتهاكات تم الانتهاء من التحقيق فيها من قبل اللجنة.
واشتكت اللجنة في تقريرها من تحديات هائلة واجهتها في مجال الرصد والتوثيق أو مجال التحقيق، وقد تغلبت عليها بصعوبة.

إذ اتهمت اللجنة الوطنية مليشيا الحوثي وصالح باستهداف الأحياء السكنية، وعدم التقيد بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذ العمليات الأمنية والعسكرية.

كما رصدت اللجنة عراقل من قبل الحوثي وصالح فيما يخص محاولات التحالف والشرعية لإيصال المساعدات إلى المدنيين بشكل عام، والمناطق المحاصرة بشكل خاص، وبالذات محافظة تعز، ووقف مصادرتها.

وأكدت اللجنة أن الحوثي وصالح عمدوا إلى زرع الألغام المضادة للأفراد والتي تهدف إلى إلحاق الضرر العمدي بالمدنيين وتعريض حياتهم للخطر في أغلب المحافظات التي يتواجد فيها الحوثيون، طالبة منهم تدمير مخزون الألغام الذي تحت سيطرتهم.

اللجنة الوطنية تؤكد: الحوثيون مسؤولون عن ١٧ ألف حالة انتهاك
وأكدت اللجنة بأن الحوثي وصالح عمدوا إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، طالبة منهم التوقف في ذلك والحفاظ على الطابع المدني للمدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية، وعدم استخدامها في الأعمال العسكرية وتعريضها للخطر.

كما أكدت اللجنة مسؤولية الانقلابيين في عمليات الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والمعاملة المهينة واللاإنسانية وسرعة الإفراج الفوري غير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسراً، وعدم التذرع بالظروف الأمنية والحرب للقيام بتقييد الحريات وإغلاق المواقع وملاحقة الصحفيين لمخالفتها مبادئ وقيم القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد أوردت اللجنة في تقريرها - الذي حصلت "الرياض" على نسخة منه- نتائج التحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني في ستة حالات كان أبرزها:

قتل وإصابة المدنيين إذ بلغ إجمالي عدد الادعاءات والانتهاكات التي تم رصدها من قبل اللجنة ٧٨١٧ حالة إدعاء، تم الانتهاء من التحقيق في ٤١٠١ حالة انتهاك منها ٢٠٨٢ حالة قتل مدنيين سقط فيها ١٦٤٣ رجلاً و ٢١٠ امرأة و ٢٢٩ طفلاً بالإضافة إلى ٢٠١٩ حالة إصابة لمدنيين جرح فيها ١٤٨٤ رجلاً و ٢٢٦ امرأة و ٣٠٩ أطفال.

تجنيد الأطفال، لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام الأطفال أثناء النزاع المسلح الجاري حالياً اليمن، سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر.

وفي هذا الجانب رصدت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها (١٧٦) حالة ادعاء بتجنيد أطفال ما دون سن (١٥) سنة، تم التحقيق في (٧١) حالة، منها وقد انفردت مليشيا الحوثي وقوات صالح بالمسؤولية عن جميع مجالات تجنيد الأطفال التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة.

زراعة الألغام الفردية، التي رصدت فيها اللجنة عدد (٣٦٢) حالة ادعاء زراعة الغام فردية، نتج عنها سقوط (١٣٨) قتيلاً، بينهم (١٠١) رجل، و(٥) امرأة، و(٣٢) طفل، إضافة إلى (٢٢٤) مصاباً، من بينهم (١٦٨) رجلاً، و(١٩) امرأة، و(٣٧) طفلاً. وقد أنهت اللجنة التحقيق (٢١١) حالة ادعاء بزراعة الغام، وجميع الحالات انفردت مليشيا الحوثي وقوات صالح بالمسؤولية عنها.

الاعتداء على الأعيان الثقافية التي طالت الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزوناً تاريخياً لتراث الشعب اليمني.

وفي هذا الإطار قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها برصد وتوثيق (١٠) حالات ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق منها عدن، وتعز، ومأرب، وحجة، والبيضاء، والجوف، والمحويت.

الاعتداء على الطواقم والمنشآت الطبية، وفيها تم رصد وتوثيق عدد (١٦) حالة ادعاء بالاعتداء على الطواقم الطبية والمنشآت الصحية، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٨) واقعة اعتداء للمستشفيات والمرافق الطبية.

التهجير القسري وارتباطه بالنزاعات المسلحة، فقد تمكنت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها، من رصد وتوثيق عدد (٧٣٢) حالة ادعاء بالتهجير القسري من ضمنها عدد (٥٣٦) أسرة، وتم التحقيق عدد (٥٨٧) حالة ادعاء منها.

وأما ما يخص نتائج التحقيقات التي انجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد تعددت أنواع الانتهاكات المرتبطة بالقانون الدولي التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها ومنها الأنواع التالية:

القتل خارج نطاق القانون، إذ رصدت اللجنة حوالي (٦٩٣) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون، بينهم (٢٧) امرأة و(٦١) طفلاً قامت بها الميليشيات الانقلابية في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وأنهت اللجنة التحقيق في عدد (٤٣٠) من هذه الحالات ولا يزال التحقيق جارياً في الحالات الأخرى.

الاعتقال والاختفاء القسري، وفيها رصدت اللجنة ووثقت عدد (١٠٣٧) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وأنهت اللجنة التحقيق في عدد (٦٠٦) من هذه الحالات.

التعذيب، الذي فيه قامت اللجنة برصد حوالي (٣٨٦) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللا إنسانية، قامت بها ميليشيات الانقلاب في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية. وقد حققت اللجنة في عدد (٢٨٣) من هذه الحالات.

تفجير المنازل، من خلال رصد ما يقارب من (٣٨٤) حالة ادعاء بتفجير المنازل، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (١٩٩) حالة منها.

وأوردت اللجنة في تقريرها الذي رفعت به للرئيس اليمني عن أبرز الصعوبات والتحديات التي واجهتها وكان أبرزها استمرار الحرب والأعمال العسكرية المرتبطة بها، وسقوط الضحايا يومياً في مناطق النزاع المسلح، إلى جانب عدم التزام الانقلابيين بمبادئ التمييز، والضرورة العسكرية، والتناسب، أثناء الهجمات العسكرية، وبالتالي تعريض المساكن والسكان المدنيين للخطر.

وعدم تعاون ميليشيا الحوثي وصالح مع اللجنة الوطنية للتحقيق، وعدم تسهيل الوصول إلى الضحايا في الأماكن التي تحت سيطرتهم، بالإضافة إلى تدهور المؤسسات الصحية الرسمية والخاصة في مناطق النزاع بسبب تعرضها لاستهداف أو شحة الامكانيات مما أدى لعدم قدرتها على تقديم الوثائق الطبية والتقارير الجنائية.

ميليشيا الانقلاب تجند الأطفال وتفجر المساجد وتقتل المدنيين بالإضافة مسؤولية الانقلابيين عن الاعتقالات غير القانونية والتعذيب والتهجير وتعارض أعمالها وبالتالي صعوبة الوصول إلى الأشخاص المسؤولين عن الانتهاك، واتساع رقعة الحرب، وصعوبة التنقل والوصول إلى المعلومة، بالإضافة إلى التأخر الكبير في تقديم الدعم الفني والتقني للجنة من قبل المفوضية لحقوق الإنسان بموجب القرار (٣٣/١٦) والقرارات السابقة ذات الصلة.

وأوصت اللجنة بضرورة كف ميليشيا الحوثي وصالح عن الهجمات العشوائية للمناطق السكنية للمدنيين والنازحين، وضرورة الالتزام بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، لتجنب إلحاق الأضرار بالسكان والممتلكات المدنية واستهداف البنى التحتية والمنشآت التعليمية.

بالإضافة إلى وقف ميليشيا الانقلاب في استهداف المنشآت الطبية والطواقم التابعة لها والأعيان الثقافية المحمية وفق القانون الدولي الإنساني، والالتزام بتأمين حصول المدنيين على الضروريات الأساسية من الغذاء والماء والعلاج والخدمات.

كما أوصت اللجنة بأهمية إطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حريتهم والالتزام بالمعاملة الإنسانية الكريمة لهم أثناء الاعتقال من قبل الميليشيات الانقلابية، واحترام حقوقهم الشخصية ومعتقداتهم الدينية والسياسية وضمان التواصل مع ذويهم ومعرفة أخبارهم، إضافة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى محافظات اليمن كافة دون عوائق، باعتبار ذلك يمثل حقاً أساسياً للمواطنين، والتعاون مع اللجنة، وتسهيل عملها، وسرعة الرد على استفساراتها، وإتاحة الفرصة لوصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصد لجميع الأماكن والأشخاص والجهات التي يرغبون في زيارتها أو مقابلتهم، وتزويدهم بكافة المعلومات المطلوبة، وتوفير الحماية لهم.

كما طلبت اللجنة من الحكومة اليمنية رفع مستوى التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، وتسهيل وصولها إلى كافة المحافظات التي تحت سيطرة الشرعية للاستماع والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وتوسيع عمليات لجان الإغاثة، ودعم إمكانياتها من أجل الوصول إلى الضحايا.

وأوصت الشرعية بأهمية التعاون بن السلطة المحلية في كافة المحافظات التي تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية وبين مكونات المجتمع المدني للحد من الاعتقالات خارج نطاق القانون والتهجير القسري، واتخاذ الإجراءات تجاه المخالفين للقانون، والعمل على تحسين الخدمات الأساسية ومنها الكهرباء والماء والنظافة والتعليم والحالة الأمنية، وكل ما يساعد على تطبيع الحياة العامة، وتنفيذ خطط وبرامج تساعد المواطنين على العودة إلى مناطقهم بعد تطهيرها من الألغام والعبوات الناسفة.

كما طلبت اللجنة من الحكومة الشرعية إصدار قانون العدالة الانتقالية، وتفعيل آلياته بما يكفل تعويض ضحايا الانتهاكات، ومعالجة أسبابها، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتنفيذ تدريب مهني وذو جودة للقوات المسلحة والجيش فيما يتعلق بالالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين، وتفعيل وتأهيل المحاكم والسجون، وبذل جهود إصلاح الجهاز القضائي والأمني بما يضمن تحسين الوضع الأمني وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى موائمة التشريعات الوطنية مع مواثيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المصادق عليها من الجمهورية اليمنية.

وأوصت بأهمية المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ومن ذلك اتفاقية القضاء على الإخفاء القسري.

كما رفعت اللجنة توصياتها بشأن عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان طالبة منها متابعة وتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان الخاصة بتقديم المساعدة الفنية الواجب توفيرها من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمساعدة في تمكين اللجنة من الوفاء بالتزاماتها.

وقالت اللجنة في تقريرها بأنها تمكنت من رصد وتوثيق (١٧,١٢٣) حالة ادعاء بانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية.

أما في مجال التحقيق فقد انتهت اللجنة التحقيق في (١٠,٥٩٤) حالة ادعاء، كما قام أعضاء اللجنة بتنفيذ عدد من المعاينات الميدانية للمناطق التي شهدت وقائع ادعاءات باستهداف مدنيين مثل محافظات البيضاء، وتعز، ومأرب، والجوف ولحج، وعدن، والضالع، هذا فضلا عن النزول الميداني الذي يقوم به الراصدين والمحققين التابعين للجنة وبشكل شبه يومي في جميع المحافظات.

وفيما يتعلق بانتهاكات العام ٢٠١١م و٢٠١٢م، تمكنت اللجنة من التحقيق في معظم وقائع الادعاء بالانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها من قبل اللجنة التي تضمنت الادعاء بالاعتداء على المسيرات السلمية بالسلاح، وقتل المعتصمين بالساحات، واستهداف الأحياء السكنية، وقتل المدنيين، واعتقال الصحفيين، وإغلاق المواقع والصحف الإعلامية ونهبها، بالإضافة إلى احتلال المؤسسات الطبية والتعليمية وعسكرتها من قبل ميليشيا الحوثي وصالح.



استقبال دعوى وتنفيذ الحكم فيها خلال ٤ ساعات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=34742>

جازان: زاهر المالكي
في سابقة هي الأولى على مستوى المملكة، كشفت مصادر لـ«الوطن» أن محكمة بني مالك العامة التابعة لمحافظة الدائر، شرق جازان، استقبلت قضية خلاف بين زوجين حول النفقة والمهر والمنزل المستقل، ولم يستغرق الحكم فيها وتنفيذه سوى ٤ ساعات، فضلا على أن تقدمت بالدعوى دون الحاجة إلى «معرف» مبرزة الهوية الوطنية. وفي التفاصيل، طالبت الزوجة في دعواها بالنفقة وبقية المهر وتوفير سكن مستقل، وفي غضون ساعات صدر حكم يقضي بتلبية كافة مطالبها من الزوج وتنفيذ الحكم بصفة قطعية وفقا لقانون المرافعات الشرعية، إذ تم التواصل مع الزوج عبر الجهات المختصة عبر دائرة التنفيذ وحضر إلى المحكمة ووقع لدى قاضي التنفيذ إقرارا على نفسه بتنفيذ الحكم. من جانبه، كشف القانوني والمستشار الدبلوماسي بمؤسسة العدل الدولية محمد العزي لـ«الوطن» أن ما حصل في هذه القضية هو جزء من الإنجاز الذي تشهده المحاكم في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى أنه تطبيق لما نصت عليه المادة (٧٠) في اللائحة النظامية من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على «أنه إذا اتفق الخصوم وأقرروا بالحكم ووقعوا عليه في محضر الدعوى فليس لهم حق الاعتراض بطلب الاستئناف ويكتسب الحكم القضائي صفة القطعية ويخول له النفاذ». وأضاف أن المحاكم بدأت بشكل فعلي في تطبيق الأمر السامي الذي جاء بتمكين المرأة السعودية من الخدمات دون موافقة ولي أمرها، الأمر الذي يتفق مع الموائيق والمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها المملكة. واعتبر العزي ما تقوم به وزارة العدل في هذه الفترة من جهود وخطى متسارعة دلالة واضحة بأنها ليست في معزل عما يحدث داخل أروقة المحاكم من قضايا هي بحاجة ماسة إلى البت فيها وإنجازها بأسرع وقت ممكن، دون الإخلال بالمقاصد الشرعية أو الأنظمة المرعية، وهذا ما تبنته الوزارة فيما يسمى بالدعوى المستعجلة، حيث إن بعض الدعوى الطارئة يجب إصدار أحكام مستعجلة فيها حفاظا على الحقوق وتقادير لوقوع مفاصد أكبر.

منذ انطلاق البرنامج

”العمل”: أجور ٦,٤ ملايين عامل تدخل ”حماية الأجور”

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1614639>

متابعة - الرياض الإلكتروني
دخلت أجور نحو ٦,٤٤٠,٤٦٢ عاملاً وعاملة، برنامج "حماية الأجور"، وذلك منذ بدء وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تطبيق البرنامج في شهر شوال لعام ١٤٣٤ هـ وحتى المرحلة الـ ١١، التي انطلقت الثلاثاء الماضي وتشمل المنشآت التي يعمل بها ٦٠ عاملاً فأكثر.

وكانت أولى مراحل البرنامج، قد اشتملت على المنشآت التي يعمل بها ٣٠٠٠ عامل فأكثر، ثم توالى باقي المراحل بتدرج زمني وصولاً إلى المرحلة الحادية عشرة.

وأكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التزامها بتطبيق برنامج "حماية الأجور" على جميع منشآت القطاع الخاص، للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشاكل بين صاحب العمل والعمال، مضيفةً أنها لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة، حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص.

وأقرت لائحة مخالفات وعقوبات نظام العمل، بمعاقبة المنشأة عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، بغرامة ٣٠٠٠ ألف ريال، وتتعهد بتعدد العمال، كما أنه سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم بالبرنامج، وتتأخر في تقديم بيانات أجور عاملاتها لمدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي حسب مراحل البرنامج، عدا خدمة إصدار أو تجديد رخص العمل.

وفي حال تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل الخاصة بالعمال.

وجددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، دعوتها للمنشآت بالمسارعة في رفع ملف الأجور للعاملين من خلال حساب المنشأة في الخدمات الإلكترونية للوزارة، كما أنه يمكن للمنشآت الدخول على موقع الوزارة والاطلاع على جدول

المراحل القادمة من البرنامج، والاشتراك فيه بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص بهم، ولن يترتب على هذه المشاركة التجريبية أية عقوبات أو ملاحظات.

ولمزيد من المعلومات عن ملف الأجور وخطوات تحميل الملف، يمكن تحميل "دليل مستخدم نظام حماية الأجور" والمتاح من خلال بوابة وزارة العمل على الإنترنت: www.mlss.gov.sa.



السعودية تناقش استراتيجية الخزن الغذائي والإنذار المبكر وتشجيع الاستثمار الزراعي في الخارج

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧ م
[رابط الخبر](#)

عقد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اجتماعاً بعد ظهر اليوم بقصر السلام بمحافظة جدة. واستعرض المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الاقتصادية والتنموية، من ضمنها العرض المقدم من وزارة البيئة والمياه والزراعة حول استراتيجية الخزن الغذائي. وقد اشتملت الاستراتيجية على تشخيص وتحليل الوضع الراهن، وبرنامج الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وكذلك أو ساعده في أي من الجرائم المذكورة، من تعطيل أو كذب أو مقاومة أو الامتناع عن التنفيذ».

ميانمار ترفض مزاعم انتهاك حقوق الإنسان ضد الروهينغا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ - ٧ أغسطس ٢٠١٧ م

[رابط الخبر](#)

رفضت ميانمار اليوم (الأحد) مزاعم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وعمليات تطهير عرقي خلال حملة استهدفت الروهينغا المسلمين العام الماضي، واتهمت الأمم المتحدة بنشر مزاعم مبالغ فيها في تقريرها عن القضية. وقتل مسلحون من الروهينغا تسعة من حرس الحدود في تشرين الأول (أكتوبر)، ما استدعى رداً أتهم فيه الجيش باغتصاب نساء من الروهينغا وإطلاق النار على قرويين وإحراق منازلهم، الأمر الذي دفع حوالى ٧٥ ألف شخص إلى الهرب إلى بنغلادش.

وقال تقرير للأمم المتحدة في شباط (فبراير) إن قوات الأمن بادرت بحملة ترقى «إلى حد كبير» إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وربما التطهير العرقي. ودفعت هذه الأحداث الأمم المتحدة إلى الشروع في تحقيق دولي عرقلته ميانمار. ورفض مراقبون في مجال حقوق الإنسان تحقيقاً أجراه فريق محلي يضم ١٣ عضواً ويقوده نائب الرئيس والرئيس السابق للاستخبارات العسكرية مينت سوي لافتقاده الاستقلالية الكافية للخروج بتقرير يحظى بمصداقية.

وقال سوي للصحافيين في يانغون إن تقرير الأمم المتحدة بالغ في المزاعم، وأدى إلى سوء فهم لدى المجتمع الدولي. وأضاف سوي «لا وجود لجرائم ضد الإنسانية، ولا يوجد دليل على عمليات تطهير عرقي كما تدعي تهم الأمم المتحدة». وتابع قائلاً «البعض في الخارج يخلط أخباراً تزعم أن إبادة جماعية حدثت، لكننا لم نجد أي دليل على ذلك».

وقالت لجنة التحقيق إن تقرير الأمم المتحدة لم يأخذ بعين الاعتبار «أعمال العنف» التي نفذها «المتطردون»، لكنه ركز بدلاً من ذلك على نشاطات قوات الأمن. ولم ترد الأمم المتحدة على طلب التعليق على التقرير.



كاريكاتير

الرياض

www.RNON.com

المصدر: جريدة الرياض

الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ -
٧ أغسطس ٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1614592>

الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨ هـ -
٧ أغسطس ٢٠١٧ م

http://www.aleqt.com/2017/08/07/article_1232886.html

